

أثر الهجرة الداخلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في السودان (دراسة حالة ولاية الخرطوم) للفترة (1970-2015م)

علي الحسن محمد نور زروق

اليقين الوسيلة البشير عبد القادر

جامعة بخت الرضا، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم الاقتصاد، قسم التنمية الريفية

مستخلص:

هذه الدراسة تحاول فحص أثر الهجرة الداخلية في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية لولاية الخرطوم. البحث هدف إلى دراسة المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية للمهاجر. افترض البحث وجود علاقة طردية بين تدفقات المهاجرين (والمستوى التعليمي، ومعدل الجريمة، وتطور البنيات التحتية في مناطق الجذب، زيادة القطاع غير الرسمي). استخدم البحث المنهج التاريخي والتحليلي، استخدمت الاستبانة عن طريق توزيع عدد (100) مفردة، مستهدفة المهاجرين في الفترة (1970-2015م). وضحت النتائج أن (44.1%) من المهاجرين كانوا يمارسون مهنة الزراعة، وهذا يؤكد تضرر المناطق الزراعية نتيجة فقدانها للقوة العاملة. إضافة إلى زيادة حجم القطاع غير الرسمي (الهامشي)، ومعدل البطالة، ومعدل الجريمة. يلاحظ أن هناك تحسنا في متوسط الدخل بعد الهجرة لغالبية الأفراد المهاجرين حيث يتراوح متوسط الدخل بين (1500-2000) جنيه سوداني في الشهر بنسبة (43.4%). أجاب حوالي (68.8%) من المهاجرين بتدني الخدمات الموجودة في الريف. التركيبة العمرية للعينة تبين أن (34.4%)، و(33.3%) منهم يمثلون الفئات العمرية (25-30)، و(40- فأكثر) على التوالي وهي الفئات الأكثر قدرة على العطاء والإنتاج. أهم توصيات البحث، ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد السوداني، حيث إن (84%) من السكان يعملون فيه.

كلمات مفتاحية: الهجرة، الريف، الحضر، البطالة، السكان، الأجور، التعليم، الصحة.

Abstract:

This study tried to examine the effect of internal migration on economics and social aspects for Khartoum state. The study aims to study the economic and social problems facing the migrants, and the factors behind them. The main hypotheses of this study are: there is a positive relationship between migrants flows and (educational level, crime rate, infrastructure development in attractive areas, and the size of informal sector). The research used the historical and analytical approach, using about (100) questionnaires, targeted migrants for the period (1970-2015). The results indicated that, (44.1%) from the migrants are peasants, a fact which affected the agricultural sector due to the losses of labor force. Also, the results indicated an increase in the informal sector size, unemployment rate, and crime rate in Khartoum state. There is an improvement in the average income after migration for the majority of the migrants. The average income ranges between (1500-2000) SD per month, takes (43.4%) for migrants. About (68.8%) of migrants responded to the decline in rural services as the main cause of migration. The age composition of the sample (34.4%) and (33.3%) represented the age groups (25-30) and (40+) year respectively. These age groups are most capable of producing. The most important recommendations of study are: policy makers must pay attention to the agricultural sector, which represents the backbone of Sudanese economy, where about (84%) of population is working there.

Keywords: Migration, Rural, Urban, Unemployment, Population, Wages, Education, Health.

1. مقدمة:

تحتل الدراسات السكانية أهمية بالغة في البحوث الاقتصادية، والاجتماعية. يلاحظ أن الاهتمام المتزايد بدراسة السكان يعود إلى ازدياد عدد السكان وما يعكسه من أثر في الوقت الراهن والمستقبلي. دراسة السكان تشمل كل ما يتعلق بالكتل البشرية التي تعمر سطح الأرض وتتوزع في أقاليمها المختلفة، من حيث عدد توزيعها وتكوينها النوعي والعمرى والمهني في وقت معين. كذلك دراسة التغيرات في توزيع السكان الجغرافي، أيضاً حركة السكان المكانية وهجرتهم من مكان إلى آخر سواء كانت هجرة محلية من قرية إلى أخرى، أو من مدينة إلى أخرى، أو من الريف إلى المدينة، أو العكس، أو هجرة خارجية (الغيشاوي، 2006م). ظاهرة الهجرة هي إحدى العوامل التي تؤثر في توزيع السكان وتباينهم مكانياً وزمانياً فهم عرضة إلى التغيير المستمر (الشربوني، 1979م). تعد ظاهرة الهجرة

من الريف إلى الحضر هي العامل الأساسي في زيادة مساحة المدن في الدول النامية. النسبة المعروفة للزيادة الطبيعية في العالم بالنسبة لسكان المدن عموماً تقدر بنسبة (2.8%)، وفي الريف تقدر بنسبة (3.8%). إلا أن الهجرة تضيف إلى الزيادة الطبيعية في الحضر معدلات عالية تقدر بحوالي (5%) وهي متوسط نسبة الزيادة السنوية الكلية في المدن، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد سكانها بنسب عالية (مصلحي، 2000م). بالنسبة إلى السودان نجد أن غالبية السكان يقطن في شمال البلاد بنسبة (84%) من مجموع السكان، ارتفعت نسبة سكان المدن من (8%) في تعداد (1956م) إلى (40%) في الوقت الراهن. الأمر الذي يدل على تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال الخمسين سنة الماضية، فأصبحت الهجرة إلى المدن الكبرى تنتشر بصورة واسعة في الفترة الأخيرة، مما جعلها ظاهرة جديرة بالإمعان الفكري ومعرفة الأسباب والدوافع التي أدت إلى هذه الهجرة المتزايدة (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة 2016م).

2. أهمية الدراسة:

يعود الاهتمام المتزايد بدراسات السكان والهجرة إلى عوامل عديدة منها الزيادة الكبيرة في معدلات نمو السكان، الأمر الذي أحدث تخوفاً كبيراً في أوساط الباحثين بسبب هذا النمو المرتفع. ومن المعروف أنه توجد روابط وعلاقات بين السكان وعناصر مثل التنمية، والبيئة، وتطور المجتمع. لهذا كان من الضروري دراسة مثل هذه العلاقات من أجل الوقوف على نتائج يستفيد منها الباحثون وصناع القرار. يلاحظ أن ظاهرة الهجرة الداخلية قد انتشرت في الآونة الأخيرة بشكل واضح، الأمر الذي أثر في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في السودان، وهذا الأمر حتماً يؤثر في قضية التخطيط الاقتصادي.

3. مشكلة الدراسة:

السنوات الأخيرة عانت فيها كثير من المدن في السودان ودول العالم الأخرى بسبب كثرة الوافدين إليها؛ فهي تستقبل كل عام أعداداً كبيرة من المهاجرين الريفيين نتيجة ظهور القطاعات الصناعية والإنتاجية التي ترتفع فيها معدلات الأجور. أدى هذا إلى تباين في مستوى الدخل بين الريف والمدينة وزاد من أعداد المهاجرين من العمالة بمختلف شرائحها. انعكس هذا سلباً على الريف ومن ثم على المدينة بسبب الاكتظاظ الذي سببته الهجرة، مما زاد من مشكلات المدن التي لم يصمد بعضها في وجه التيارات البشرية الضخمة المتوجهة إليها. أدى هذا إلى ظهور آثار سلبية على النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والخدمية. هذا كله يقود إلى ظهور مشكلة القطاع الهامشي في المدن، وكذلك مشكلة البطالة، وارتفاع معدل الجريمة.

4. أهداف الدراسة:

1. التوصل إلى فهم عميق حول أثر الهجرة من الريف إلى الحضر في المجتمع عموماً.

2. دراسة سياسات التخطيط التنموي وتحليل أبعاده ونتائجه المتعلقة بالهجرة.

3. دراسة أسباب الخلل وعدم التوازن بين الموارد والسكان.

4. الكشف عن الآثار الصحية، والبيئية، والقطاع الهامشي، والبطالة بسبب تكديس السكان.

5. فروض البحث:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الداخلية، والتوزيع السكاني، والنوعي، والعمرى، والدخل أيضاً.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الداخلية والمستوى التعليمي.

3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الداخلية وتوفر فرص العمل.

4. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الداخلية وظهور المهن الهامشية في المدن.

5. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الهجرة الداخلية وزيادة معدل الجريمة في المدن.

6. منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي، لبيان أثر الهجرة الداخلية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفرد المهاجر. ومدى تأثير المناطق المرسله والمستقبله من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في ظل تيارات الهجرة الداخلية المتزايدة نحو المدن. ذلك من خلال جمع بيانات الدراسة الميدانية، ثم تحليلها، والخروج منها بنتائج وتوصيات. يتكون مجتمع البحث من الأفراد المهاجرين إلى ولاية الخرطوم، حيث تم اختيار عينة قصدية من بعض الأفراد المهاجرين لتلك المدينة قوامها (100) مفردة. تم جمع بيانات الدراسة من خلال المصادر الأولية عبر الملاحظة والاستبانة التي تم توزيعها على الولاية محل الدراسة.

7. الدراسات السابقة:

دراسة عبد الحميد، وندى (2014م)، للفترة (1997- 2009 م)، عنوان الدراسة مشكلات سكان الحضر في جمهورية العراق. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلات سكان الحضر. تمثلت مشكلة الدراسة في مسألة توزيع السكان في المراكز الحضرية، والتغيرات التي طرأت على أنماط التوزيع الجغرافي للسكان في المراكز الحضرية خلال المدة الزمنية الفاصلة بين التعدادات الرسمية للسكان. توصلت الدراسة إلى أن النمو الحضري يزيد بخطوات سريعة تفوق سرعة التطورات الاقتصادية، وذلك بسبب هجرة السكان. أوصت الدراسة بضرورة إصلاح القطاع الزراعي، وتوفير الخدمات مثل (الصحة، والتعليم، واستقرار الأمن، وتوفير الأنشطة الإنتاجية في الريف).
دراسة أماني (2005م)، بعنوان الهجرة الريفية إلى مدينة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية. هدفت هذه الدراسة إلى قياس حجم الهجرة، والكشف عن نمط التوزيع المكاني للمهاجرين الريفيين في مدينة مكة المكرمة. وتعرف أسباب الهجرة ومصادرها، وخصائص المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية في الموطن الأصلي، ودراسة المستوى المعيشي للمهاجرين. استخدم الباحث عددا من الأساليب الإحصائية لاستخلاص نتائج الدراسة، كالتركز الموقعي، ومربع كأي، وتحليل الانحدار المتعدد، والتحليل العاملي. أهم نتائج الدراسة هي أن نسبة المهاجرين الريفيين بالنسبة لسكان مكة بلغت (5.58%). وأن العوامل المؤثرة في حركة المهاجرين سواء كانت (عوامل طرد أو جذب) تتمثل في الحاجة إلى الخدمات، والحياة المريحة، والعامل التعليمي. أيضاً البحث عن فرص العمل، والعامل الديني المتمثل في الرغبة في السكن بمكة المكرمة، ومجاورة المسجد الحرام.

دراسة جلال الدين (1979م)، بعنوان الهجرة الخارجية (الوافدة) والهجرة الداخلية في السودان. أكدت الدراسة أن العامل الاقتصادي هو الدافع الأساسي وراء الهجرة، بالإضافة إلى الضغط السكاني، وضيق فرص العمل، وقلة الإنتاج. هذا يؤدي إلى انخفاض في الدخل، وتمركز الخدمات الأساسية في بعض المدن التي تعد عاملاً مهماً في تفسير حركة المهاجرين نحو العاصمة. أوصت الدراسة بإعادة النظر بصورة جديدة وشاملة في طبيعة تنمية الاقتصاد السوداني، ووضع إستراتيجية تستوعب متطلبات الريف، والمدن، والعمل على وقف تزايد الهجرة من الريف إلى المدن من خلال إحداث تنمية شاملة لكل الولايات لتقليل الفوارق بين الريف والحضر.

دراسة صادرة من المجلس القومي للسكان ووزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية (1994م). أوضحت الدراسة أن الهجرة الداخلية من القضايا السكانية المهمة التي تواجه السودان. حيث شهد السودان مختلف أنواع الحراك السكاني الطوعي، والمؤقت منها، والدائمة، والموسمية. يلاحظ أن تفاقم الظروف الطبيعية، والحروب الأهلية أدت إلى تزايد حجم الهجرة الداخلية وأثارها السالبة على الجهات الطاردة والجاذبة. تعد ولاية الخرطوم من أكثر الولايات تأثراً بالهجرة الداخلية. كما أشارت الدراسة إلى وجود تغيرات في اتجاهات الهجرة، فبدلاً من الاتجاه التقليدي للهجرة من الريف إلى الحضر أصبحت هناك تيارات أخرى للهجرة من الحضر (المدن الصغيرة) إلى الحضر (المدن الكبيرة). أوصت الدراسة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة التوزيع السكاني، وحل مشاكل السكان في الريف حتى تصبح تلك المناطق جاذبة لاستقرار السكان. تتفق نتائج البحث مع بعض النتائج التي وردت في الدراسات السابقة في أن للهجرة الداخلية ذات آثار ديموغرافية تتمثل في عدم التوزيع السكاني، وكذلك تؤدي إلى ظهور القطاع غير الرسمي بالمدن، وزيادة ظاهرة الجريمة نتيجة لندرة فرص العمل، وضعف الدخل الشخصي، وتدهور مستوى المعيشة لغالبية المهاجرين من السكان.

8. الهجرة:

عاش الإنسان في أرجاء الأرض سواء كان عن طريق التناسل، أو الهجرات السكانية، في شكل جماعات أو أفراد، يحدث ذلك بغرض الأمن، وتحسن مستوى المعيشة. وعلى الرغم من الاختلاف حول تعريف الهجرة بين علماء الجغرافية، إلا أن هنالك اتفاقاً على أن الهجرة يقصد بها انتقال الإنسان، ونقل مقر إقامته من مكان جغرافي إلى مكان آخر. تعرف الهجرة عموماً على أنها حركة سكانية في نطاق جغرافي تؤدي إلى التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة المعتاد من منطقة إلى أخرى. وتعرف الهجرة على أنها التغيير الدائم أو شبه الدائم للمهاجر لمكان سكنه وقد يكون هذا المهاجر فرداً أو جماعة (النوري، وعبد الحليم 1996م). علماء الإحصاء يعرفونها بأنها كل حركة عبر الحدود ما عدا تحركات السياحة التي تدخل ضمن إحصاءات الهجرة، فإذا كانت التحركات لمدة سنة وأكثر تحسب بأنها هجرة دائمة وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة (هالة، 2001م).

8.1. تعريفات مرتبطة بالهجرة:

المهاجر الوافد: هو الذي قَدِمَ إلى منطقة بهدف الإقامة من منطقة أخرى داخل الدولة (هجرة داخلية)، أو قدوم المهاجر من دولة إلى أخرى بهدف الإقامة (هجرة خارجية).

المهاجر الناطق: هو المهاجر الذي ارتحل من منطقته إلى منطقة أخرى بهدف الإقامة.

المهاجر العائد: هو الذي رجع إلى منطقته الأصلية للإقامة فيها بعد أن كان مقيماً في منطقة أخرى.

تيار الهجرة: هو عبارة عن مجموع المهاجرين المغادرين من مكان الأصل إلى مكان الإقامة الجديد، قد تحدث تيارين متضادين أحدهما يسمى التيار الغالب والآخر التيار العكسي.

8.2. أقسام الهجرة:

الهجرة الداخلية: تعني انتقال السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، وهي تختلف عن الهجرة الخارجية في أنها أسهل بحكم الانتقال لمسافات قصيرة، حيث لا تعترض المهاجر داخلياً مشكلة اللغة. الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية يكون أفضل من الهجرة الخارجية (الشربوني، 2005م).

8.3. الهجرة الدولية:

هي التي تتم خارج الدولة بدافع تحسين الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، وقد تكون بدافع اللجوء السياسي، وتختلف عن الهجرة الداخلية في أنها ذات سياسات وقوانين تحكمها. يمكن التمييز بين الهجرة الكلية، والهجرة الصافية، فالهجرة الكلية هي مجموع المهاجرين من المنطقة الأولى إلى المنطقة الثانية والمهاجرون من المنطقة الثانية إلى الأولى، أي هي جملة الهجرة التبادلية بين منطقتين. أما الهجرة الصافية فهي باقي طرح الهجرة من كل منطقة (مصلي، 2000م).

8.4. قوانين رافنشتاين للهجرة (1885-1889م):

يعدرافنشتاين أول من وضع نظرية باسم قوانين الهجرة في إنجلترا وعدد من المجتمعات الأخرى. معظم هذه القوانين استطاعت أن تقف في وجه الزمان ولا تزال آراؤه تمثل نقطة البداية لنظريات الهجرة المعاصرة. تعتمد نظريته على مفهوم التيار والتيار المعارض وعلى فروض الهجرة التدريجية. يرى أن غالبية المهاجرين يهاجرون إلى المناطق القريبة إليهم، هذا يعني أن الهجرة بين أي منطقتين تتوقف على طول المسافة بينهما. أيضاً يرى أن الهجرة تمر بمرحلة من منطقة إلى أخرى. تبدأ أولاً من المناطق الحضرية القريبة من القرية ثم بعد ذلك إلى المناطق الأكثر تحضراً، والمهاجر الذي يقطع مسافات طويلة يفضل المراكز التجارية والصناعية. يساعد على ذلك التقدم في وسائل الاتصال، والصناعة، والتجارة. هنالك كثير من العوامل التي تدفع بالمهاجر مثل الضرائب العالية، والظروف المناخية السيئة. أهم عامل من بين كل هذه العوامل هو الدافع الاقتصادي وهو يعبر عن رغبة الفرد في تحسين مستواه المعيشي للأفضل. ومن الملاحظ أنه كلما كانت مسافة المكان المستقبل قريبة زادت أعداد الإناث المهاجرات (النوري، وعبد الحلیم، 1995م).

8.5. نظرية آرثر لويس (1956م):

حسب رأي (Lewis) أن القطاع التقليدي يتميز بكثافة السكان المقدرة بحوالي (80%). وضع في ذلك فرضيتين، الأولى يقول إن فائض العمالة في القطاع الزراعي يؤدي إلى مشاركة غالبية أفراد الأسرة في النشاط الزراعي، مما يقود إلى أن تصبح الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً. أما الفرض الثاني فيقول إن جميع عمال الزراعة يشاركون بالتساوي في خلق الناتج، مما يجعل الأجر الريفي الحقيقي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل. هذا بدوره يخلق فائضاً للعمل والذي يفترض أن يستوعب داخل القطاع الصناعي، وبعدم وجود القطاع الصناعي يتجه هذا الفائض إلى ما يسمى بالهجرة الداخلية (تودارو، 1944م).

8.6. نموذج ستوفر (1940م):

ستوفر أحد علماء الاقتصاد الذين حاولوا إيجاد علاقة بين عدد المهاجرين، وفرص العمل في منطقة الهجرة. يفترض أن عدد الأشخاص الذين يتحركون من منطقة الأصل يتناسب مباشرة مع فرص العمل في منطقة الوصول ويتناسب عكسياً مع فرص العمل التي يمكن أن يصادفها في الطريق. كما يفترض ضرورة توفر العمل في منطقة الوصول وفي مناطق الطريق. النقد الذي وجه لهذه النظرية ينحصر في صعوبة تحديد الفرص في الطريق وخاصة هذه الفرص تختلف من شخص إلى آخر (أمانی، 2004م).

8.7. نموذج تودارو (1970م):

يُعد نموذج تودارو للهجرة من الريف إلى الحضر، من الدراسات المهمة لدور العامل الاقتصادي في قرار الهجرة. إذ يقوم النموذج على افتراض أن الهجرة تعتمد أساساً على المقارنة بين مستويات الأجر في سوق العمل في الريف ومستويات الأجر في سوق العمل في الحضر، النموذج تم توصيفه بالمعادلات الآتية:

$$M_t = f(W_r - W_u) \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن (M_t): تمثل عدد المهاجرين من الريف إلى الحضر في الفترة الزمنية (t). (W_u): معدل الأجر في الحضر. (W_r): معدل الأجر في الريف. يمكن حساب قيمة الأجر المتوقع في الحضر كما يلي: (احتمال الحصول على وظيفة في الحضر مضروبة في الأجر الفعلي في الحضر)، ويوضح كالاتي:

(W_u^*): تمثل معدل الأجر المتوقع في الحضر، (P): احتمال الحصول على وظيفة في الحضر، (W_u): الأجر الفعلي في الحضر. يمكن حساب احتمال الحصول على وظيفة في الحضر كالاتي:

8.8. حيث إن (U_u): أعداد العمال في الحضر. (E_u): أعداد العاطلين في الريف (تودارو، 1944م).

8.8. دوافع الهجرة:

يُعد انخفاض المستوى المعيشي أو الفقر المطلق هو العامل المشترك في دوافع الهجرة، فهو الذي يدفع معظم المهاجرين إلى الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر فيها عوامل اقتصادية تساعد على تحسين مستوى

المعيشة. تتعدد أسباب الجذب والطردي في مجال الهجرة وقد حدد العلماء حوالي (25) عاملاً مؤثراً في الهجرة، منها (15) عاملاً مرتبطاً باختيار المكان، و (10) عوامل اقتصادية واجتماعية، منها فرص العمل المتاحة، والمهارات الفردية، والأجور المنخفضة في المكان الأصلي. يتأثر اختيار المكان بتكاليف العمل ووجود أقارب في المهجر، والبيئة الطبيعية، والتركيب السكاني، وإمكانية العمل، والاستثمارات، والتغيير التكنولوجي، والتنظيم الاقتصادي، والإمكانات المحلية، وأحوال المعيشة. يضاف إلى ما سبق عوامل أخرى مثل الضغط السكاني، ومعدلات النمو الاقتصادي، وإمكانية الحصول على أراض زراعية في مكان الوفود أو النزوح، وإمكانات النقل المتاحة، والحروب، والاختلافات الحضارية، والحجم الكلي للسكان في الدولة (سمحة، 2009م).

أهم الهجرات الداخلية في العالم:

ليست هناك دولة في العالم إلا وشهدت حركة سكانية على رقعتها وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. تتميز بعض الشعوب بحركتها القوية وعدم الاستقرار مثل الشعوب الأولى في أوربا وآسيا، ومن أهم هذه التحركات يمكن تناولها فيما يأتي:

تجربة المكسيك:

يُعد معدل النمو السكاني متزايداً بسرعة كبيرة في مدينة مكسيكو (العاصمة)، وهي رابع مدينة في العالم من حيث عدد السكان. يلاحظ أن ملايين من الفلاحين وكثيراً من المتعلمين الريفيين دخلوا سوق العمل في العاصمة بحثاً عن وظيفة في القطاع الحديث ذات الأجر المرتفع. منهم من فشل في إيجاد وظيفة في المدن، مما أدى بهم إلى الهجرة إلى الخارج نحو الولايات المتحدة الأمريكية. تُعد المكسيك إحدى الدول الصناعية الجديدة التي تتميز بتنوع الموارد، والإمكانات الاقتصادية الهائلة. بالرغم من ذلك إلا أنها تعاني من مشكلة معدلات النمو المرتفعة في الفقر، وعدم العدالة في توزيع الدخل، وأنواع متعددة من البطالة وخاصة في المدن بسبب الهجرة من الريف إلى الحضر (عبد الرزاق، 2011م).

9.2. الهجرة في الدول المتقدمة:

اتجهت تيارات الهجرة الداخلية في معظم دول العالم إلى المناطق الزراعية لتعميرها واستغلالها. ارتبطت هذه التيارات بمراحل تعمير الأرض البكر في دول العالم. فكانت حركة انتقال السكان في أمريكا الشمالية تتجه باستمرار نحو هذه الأراضي بهدف الزراعة وتربية الحيوان. كما شهدت كندا نمطاً مماثلاً من أنماط الهجرة الداخلية نحو المناطق الزراعية. وفي آسيا تبدو تيارات الهجرة الداخلية نحو الأراضي الزراعية واضحة في عدة دول من هذه القارة مثل اليابان، وروسيا، والصين (سمحة، 2009م).

9.3. الهجرة في الدول النامية:

اتجه بعض العمال إلى العمل بالمهن غير الزراعية مثل الصناعة، والتجارة، والخدمات وغيرها إلى الإقامة بالمدن. فكلما زاد عدد سكان القرى وزاد ضغطهم على مورد الأرض الزراعية المحدودة - قل نصيب الفرد من الدخل، وانخفض مستوى المعيشة، وترك بعض السكان قراهم متجهين نحو المدن. من الآثار التي خلفها الهجرة الداخلية في الريف فقدان عنصر العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج إذا ما توفرت المشروعات الإنتاجية التي تستوعب فائض عرض العمل هناك (الغربي، 2010م). في عام (1950م) بلغ عدد السكان المقيمين في المدن في دول العالم الثالث إلى ما يقارب (275) مليون نسمة من إجمالي (724) مليون نسمة، وهم عدد سكان المدن في العالم أي ما يقارب (38%) من سكان المدن في العالم، و(62%) بقية سكان دول العالم المتقدمة.

جدول (1) سكان الحضر في الدول النامية والمتقدمة - سكان الحضر % من جملة السكان

العام	1950م	1990م	2005م
الدول النامية	17	34	57
الدول المتقدمة	54	73	84

المصدر: تقرير الأمم المتحدة (2005م).

يتضح من الجدول رقم (1) أعلاه أنه ومنذ عام (1950م) حتى عام (2005م)، أخذ سكان المناطق الحضرية في الارتفاع وباستمرار. أدى هذا الاتجاه إلى تعاظم بعض المشكلات في المناطق الحضرية (خاصة مناطق عواصم الدول) وكذلك أفرز بعض المعضلات في الريف (عبد الرزاق، 2011م).

9.4. الهجرة والبطالة:

تُعد الهجرة من العمليات الديموغرافية المهمة التي تؤثر في القوة العاملة والبطالة. يترتب على الهجرة من الريف إلى الحضر تزايد في أعداد العاطلين بالمدن خاصة في الدول النامية. كما تمثل أحد مكونات النمو السكاني في أقاليم الدولة، وأن عدم توفيق الدول في توفير فرص العمل في هذه المدن يخلق مزيداً من الأزمات. وترتبط بمجموعة من العوامل المتشابكة التي تعكس عدم التوازن الإقليمي، ومدى الخلط في توزيع الثروة بين الأقسام الإدارية داخل الدولة، بهذا توجد علاقة قوية ما بين الهجرة والبطالة (أبو عيانة، 1994م).

9.5. الكثافة السكانية والتلوث:

بالرغم من أن الجانب الأساسي من التلوث يُعزى إلى الممارسات الصناعية والتقنية، إلا أن ازدياد الكثافة السكانية قد ساهم بقدر كبير في هذه المشكلة الخطيرة. منذ عام (1995م) أصبح التلوث الناجم عن المواد الصلبة مشكلة أكثر حدة مما كانت عليه في أي وقت مضى. يعزى هذا جزئياً إلى النمو السكاني السريع الذي أدى بالضرورة إلى تزايد هائل في كميات النفايات الصلبة، مما ساعد على تفاقم هذه المشكلة أسلوب الحياة في المجتمع الحديث، والإنتاج على أساس قصر عمر السلعة واستعمالها لفترة قصيرة من الزمن. كذلك القيم التي يشجعها المجتمع التقني الحديث والتي بدورها تشجع المغالاة في الاستهلاك، كما يساهم النمو المطرد للسكان تلوث المياه نتيجة المغالاة في استخدام التقنية المعاصرة (الشواورة، 2014م).

9.6. الهجرة الداخلية والجريمة:

كشفت بعض الدراسات أن الجريمة مشكلة حضارية إلى حد ما، حيث ترتفع معدلاتها في المناطق الحضرية وخاصة المراكز الحضرية الكبيرة، حيث يزداد عدد السكان وتتعدّد الحياة وتتداخل المصالح وتتفاوت الطبقات الاجتماعية. عادة ما يرتبط النمو الحضري المتسارع بالتغير الاجتماعي الذي يؤثر بدوره في السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات. وأوضحت بعض الدراسات أن معدلات الجريمة في المناطق الحضرية غالباً ما تزداد بزيادة سكان المدن، وبارتفاع نسبة العاملين في القطاعات الصناعية وما يتصل بها. قد توصل ابيس وشو يرين في دراستهما في بعض مناطق الولايات المتحدة الأمريكية إلى وجود أنماط من الجريمة تتفق مع نظرية الحرمان النسبي المتعلقة بحوافز السلوك الإجرامي (الخليفة، 2000م).

10. الهجرة في السودان:

أخذت الهجرة إلى المدن في السودان تتزايد في العشرين عاماً الأخيرة. وهذا خلف بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المستقبلية للهجرة والمناطق الزراعية في الريف. باعتبار أن مناطق الريف أخذت تفقد الأيدي العاملة التي تمثل إضافة حقيقية في النمو الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. كما ظلت تعاني من مشكلة الفقر، ومشكلات تخص قطاع الزراعة المطرية. أخذت الهجرة الداخلية تتحول إلى شكل الاستقرار النهائي بعد أن كانت هجرة مؤقتة، مما أدى هذا إلى زيادة حجم سكان المدن (الغربي، 2010م). يذخر السودان بموارد طبيعية متنوعة، يمكن أن تدفع بالاقتصاد القومي نحو التنمية والتطور، إذا ما تم استغلالها بشكل أمثل. بلغ عدد السكان في عام (2005م) إلى حوالي (35.4) مليون نسمة، يمثل فيها الذكور حوالي (50.4%) من إجمالي السكان، مقابل (49.6) تقريباً للإناث. بلغ عدد سكان الحضر في عام (2006م) حوالي (13.7) مليون نسمة، أي ما يعادل نسبة (37.7%) تقريباً من جملة السكان. في حين بلغ عدد سكان الريف حوالي (22.6) مليون نسمة وهي نسبة تمثل (62.3%) من إجمالي السكان. نسبة نمو السكان السنوية تقدر بحوالي (2.6%) في السودان (تقرير بنك السودان، 2004م).

10.1. الهجرات العربية إلى بلاد النوبة والسودان:

عرف السودان نوع من الهجرات المختلفة من أهل الجزيرة العربية قبل أكثر من خمسة عشر قرناً من الزمان، حيث هاجر المسلمون من مكة إلى الحبشة، وإلى السودان. أيضاً كانت هنالك هجرات أهل اليمن عبر باب المندب، والبحر الأحمر (وزارة الخارجية - تقارير العلاقات العامة، 2000 م). شهد السودان في تاريخه قيام مجموعة من الحضارات امتدت من شمال السودان إلى أواسطه، نشأت وازدهرت معها مدن كثيرة، بداية بمروي حتى علوة وسوبا. في العصور الحديثة برزت المعالم الحضارية في العهد التركي حيث قامت مجموعة من المراكز الإدارية مثل الخرطوم، ومدني، وبربر، وشندي، ومروي، وعطبرة، ودنقلا، وكسلا، والأبيض. أما في عهد الحكم الثنائي فقد ظهرت مجموعة مقدرّة من المدن الجديدة مثل بورتسودان، وحلفا، وكوستي. ازدهرت تلك المدن بسبب ارتباطها بالمشاريع الاقتصادية الكبرى كمشروع الجزيرة، والسكة حديد، والمواني البحرية والنيلية. أيضاً تحسنت وسائل النقل، والاتصال، وتوسع التعليم، ونشأت المرافق الخدمية. ساعد هذا في قيام مدن جديدة وازدهارها صارت مراكز اقتصادية، وتجارية، وإدارية. من أكبر الظواهر في هذه الفترة ظهور العاصمة القومية كقطب جاذب ومركز سكاني كبير. يمكن إجمال الأسباب وراء التحضر المتسارع بشكل رئيس في العوامل الاقتصادية، متمثلة في فرص النمو الاقتصادي، وتنوع فرص العمل في المدن خاصة الخرطوم، وكذلك توفر الخدمات المصرفية، وفرص الاستثمار، والقروض بالنسبة لرجال الأعمال. حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر من (8.3%) في عام (1956م)، إلى (29.8%) في عام (2008م)، (عبد العاطي، 2012م).

جدول (2) التوزيع الإقليمي ومرتبة الإقليم حسب حجم السكان من تعدادات السكان (1973-1983-1993م)

1993		1983		1973		الإقليم
المرتبة	السكان بالآلاف (000)	النسبة المنوية (%)	المرتبة	السكان بالآلاف (000)	النسبة المنوية (%)	

-	25588.00	100.00	-	20598.0	100.00	-	14114.0	100.0	السودان
7	1293.00	5.10	9	1084.00	5.30	7	918.00	6.50	الشمالي
3	3512.00	13.70	6	1802.00	8.70	6	1096.00	7.80	الخرطوم
5	3067.00	12.00	5	2209.00	10.70	4	1497.00	10.60	الشرقي
1	3091.00	15.00	3	3091.00	15.00	2	2098.00	14.90	كردفان
2	4638.00	18.10	2	3112.00	15.10	3	2077.00	14.00	دارفور
6	1913.00	7.50	4	2271.00	11.00	5	1322.00	9.40	بحر الغزال
9	1150.00	4.50	8	1408.00	6.80	9	722.00	5.40	أعالي النيل

المصدر: السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب التحليل، (1993م).

يوضح الجدول (2) عدد السكان في كل إقليم ونسبة ومرتبة الإقليم، يلاحظ من إقليم كردفان، ودارفور، والخرطوم أن نسب السكان في تزايد، ويتضح ذلك من مرتبة الإقليم في الأعوام (1973-1983-1993م). مع التطور الاقتصادي بدأت تنتشر الهجرة بين الولايات المختلفة. كما أن العوامل تتضافر مع بعضها لخلق دوافع الهجرة، ويمكن تقسيمها إلى عوامل الجذب وعوامل الطرد التي تدفع السكان إلى مغادرة المكان. من هذه العوامل (الاقتصادية، وقلة فرص العمل في الولايات، وانخفاض دخول الأفراد نتيجة لشح الأمطار، والجفاف، وانخفاض الإنتاج في المناطق الزراعية، والضغط السكاني، وقسر المسافة للجهة المقصودة). من عوامل الجذب التي تساعد في خلق الهجرة الداخلية من الريف إلى بعض المدن متمثلة في توفر فرص العمل في القطاعات الحديثة، وارتفاع مستوى المعيشة في المدن، وعامل المحاكاة للأقران. هذه الأسباب جعلت مشكلة الهجرة الداخلية تأخذ أبعاداً واضحة ذات تأثير كبير في المدن والولايات التي تتجه إليها أو تتحرك منها هذه الهجرات. ترجع ظاهرة توافد اللاجئين إلى السودان إلى عام (1965م)، ولكنها تفاقمت خلال الثمانينيات من القرن الماضي. نتيجة للحرب وعدم الاستقرار السياسي في دول الجوار مثل تشاد، ولظروف التصحر التي أصابت بعض الدول الأفريقية (السيد، 1998م).

جدول (3) الهجرة الداخلية بين الولايات (1983-2008م)

إقليم المولد	1973م			1983م			1993م			2008م		
	داخل	خارج	صافي	داخل	خارج	صافي	داخل	خارج	صافي	داخل	خارج	صافي
المجموع	719682	71682	-	1308976	130897	-	3399834	3399834	-	366008	3665008	-
الشرقي	113475	40180	73295	223431	60718	162713	490022	199374	29648	78573	489703	410130
الشمالي	19718	157066	137348	31349	342749	311400	106225	424876	318251	377077	242935	134142
الخرطوم	229700	38033	191667	570852	60129	510723	1534712	110859	1423853	1952650	154420	1798230
الأوسط	208077	86869	121208	151133	22584	25949	639047	633395	5652	577453	857204	179752
كردفان	50561	181008	130447	59473	282465	222992	262810	882293	620483	181370	807553	626183
دارفور	25252	158158	132933	39998	227338	187340	367168	684560	316952	188019	696181	508162
بحر الغزال	10400	24419	14019	42995	26275	6720	-	284560	284560	86924	137618	5694
أعالي النيل	41254	19522	21732	68779	41201	27598	-	104402	104402	114647	177047	6240
الاستوائية	21245	14400	6845	20946	32917	11971	-	75505	75505	107296	102346	4950

المصدر: السودان، الإحصاء السكاني (2008م) العدد (الأول).

يوضح الجدول (3) أعلاه التصاعد المتنامي للمهاجرين، واتجاه الهجرة إلى أقاليم السودان المختلفة. من الجدول نلاحظ أن هنالك تغيراً في وضعية الأقاليم، منها من كان جاذباً للهجرة خلال التعداد السابق ثم أصبحت طاردة في وقتنا الحاضر، مثل الإقليم الشرقي والأوسط، والعكس صحيح كما هو في الإقليم الشمالي. أما كردفان ودارفور فهما الإقليمان اللذان ظلا يرسلان سكانهما إلى أقاليم أخرى حسب نتائج كل التعدادات السكانية. أما إقليم الخرطوم فهو الوحيد الذي يستقطب السكان من جميع ولايات السودان.

جدول (4) الملامح الأساسية للفقر (2009م)

الفقراء	السكان (%)	فجوة الفقر بين الفقراء	شدة الفقر	فجوة الفقر	معدل الفقر	
20.30	35.60	26.60	2.70	7.10	26.50	الحضر
79.70	64.40	36.90	10.60	21.30	57.50	الريف

المصدر: السودان، تقديرات من المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر (2009م).
الجدول (4) يوضح معدل الفقر، وفجوة الفقراء بين الحضر والريف، نلاحظ تزايد معدل الفقر وسط الريف مقارنة بالحضر. نجد نسبة الفقراء في الريف (79.7%)، بينما عدد الفقراء في الحضر (20.3%)، هذا أدى إلى زيادة عدد الأفراد المهاجرين من الريف.

جدول (5) السكان والتركيبة العمري والنوعي والتوزيع النسبي ومعدل النمو حسب ولايات السودان (2013)

الولاية	عدد السكان	النسبة	نسبة الأطفال أقل من 15 سنة	معدل الذكور	معدل النمو السنوي (2008-2013)
الشمالية	813666.00	2.25	31.7.0	1.02	3.00
نهر النيل	1209129.00	3.62	36.00	1.04	3.10
البحر الأحمر	1366991.00	3.78	36.60	1.33	3.10
القضارف	1739478.00	5.89	38.60	1.23	3.50
كسلا	2133663.00	4.81	45.60	1.01	5.10
الخرطوم	6534795.00	18.06	34.70	1.12	4.30
الجزيرة	4285408.00	11.85	39.70	0.93	3.60
سنار	1580357.00	5.76	42.20	0.96	3.70
النيل الأبيض	2086650.00	4.36	42.80	0.94	4.10
النيل الأزرق	965573.00	8.49	45.50	0.92	4.70
ش/ كردفان	3073921.00	5.01	48.10	0.97	5.06
ج/ كردفان	1811805.00	6.16	43.90	1.04	1.08

ش/ دارفور	2231305.00	12.99	45.60	1.09	2.70
غ/ دارفور	1529728.00	4.23	46.90	0.93	3.10
ج/ دارفور	4701291.00	2.67	47.00	1.02	2.90
الإجمالي	36163780.00	100.00	--	100.00	--

المصدر: السودان، الجهاز المركزي للإحصاء إسقاطات السكان (2008-2013م).
يوضح الجدول رقم (5)، التركيب النوعي، والعمرى، والتوزيع النسبي، ومعدل النمو لكل ولاية. نلاحظ أن نسبة الأطفال أقل من سن (15) تتمركز في بعض الولايات وهذا يدل أن هنالك نسبة إعالة عالية في بعض الولايات. ويلاحظ أن أعلى نسبة نمو لمعدل الذكور في ولاية البحر الأحمر، وولاية الخرطوم.
جدول (6) نسبة سكان الحضر في الخرطوم (1956م) إلى (2008م)

العام	1965م	1973م	1983م	1993م	2008م
النسبة	%8.20	%18.50	%20.00	%29.20	%29.80

المصدر: السودان، الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة.
يوضح الجدول (6) أعلاه تقديرات نسبة سكان الحضر بولاية الخرطوم منذ عام (1956م)، حيث بلغت نسبة سكان الحضر حوالي (8.3%)، وارتفعت النسبة إلى (18.5%)، ثم إلى (20%)، وإلى (29.2%)، ثم إلى (29.8%) حسب تعدادات (1973م)، و(1983م)، و(2008م) على التوالي.
جدول (7) الجرائم المبلغ عنها في الفترة (1990-2009م)

العام	النفس والجسم	المال	الجملة
1990	108.80	107.10	391.20
1991	88.70	187.00	391.20
1992	99.50	180.90	422.60
1993	103.90	199.70	439.50
1994	99.30	213.10	343.00
1995	104.20	232.20	442.10
1996	109.60	232.20	459.80
1997	112.20	230.60	484.20
1998	120.50	207.80	465.60
1999	120.50	207.80	463.40
2000	125.30	207.00	463.40
2001	135.00	196.00	4539.00
2002	121.50	193.00	345.90

507.90	162.00	116.10	2003
487.40	177.50	120.50	2004
490.30	173.40	121.70	2005
548.20	182.10	123.90	2006
635.40	180.40	131.90	2007
687.20	205.30	135.80	2008
6921.00	225.40	139.40	2009

المصدر: السودان، الرصد الإحصائي - الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات ، (2013-2004م)
يتضح من الجدول (7) أعلاه أن الزيادة في اطراد بالنسبة لجرائم الجسم والنفس، وجرائم المال. يعزى ذلك للزيادة المطردة للسكان؛ حيث إن هنالك نسبة نمو سكاني مستمر خلال السنوات، علاوة على التقدم الاقتصادي من عام إلى آخر. هذه الجرائم وليدة ظروف النزوح والهجرة التي تؤثر في مجتمعات المدينة بما يحملون من عادات وتقاليد تتنافى مع عادات تلك المجتمعات ووقوع الاحتكاكات لاختلاف المصالح بين النازحين والمهاجرين إلى المدينة.
11. تحليل البيانات واختبار الفروض:
11.1. منهجية الدراسة:

تتكون عينة البحث من عدد (100) استمارة تم توزيعها على المستهدفين في ولاية الخرطوم. تم استخدام اختبار مربع كاي لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض البحث عند مستوى معنوية (5%).

جدول (8) أعداد المهاجرين حسب النوع

النسب	التكرارات	العبارة
88.20%	82.00	ذكر
11.80%	11.00	أنثى
100.00%	93.00	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية عام 2017م - إعداد الباحث.

اتضح من الدراسة الميدانية التي أجريت على المهاجرين إلى ولاية الخرطوم من مختلف الولايات أن عدد الذكور المهاجرين فاق عدد الإناث حيث بلغت نسبة الذكور (88.2%)، بينما بلغت نسبة الإناث (11.8%). الأمر الذي يؤكد أن معدل الهجرة وسط فئة الذكور الشابة هو الغالب، هذا يؤكد صحة الفرض القائل بأن الهجرة تحدث خلا في التوزيع النوعي.

جدول (9) أعداد المهاجرين حسب العمر

النسب	التكرارات	العبارة
10.80%	10	من (15-20) سنة
21.50%	20	من ((20-25) سنة
34.40%	32	من (25-30) سنة
33.30%	31	من (40 فأكثر
100.00%	93	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية-2017م - إعداد الباحث.

يوضح الجدول (9) أعلاه التركيبة العمرية للعينة، حيث تبين أن (34.4%)، و (33.3%) منهم يمثلون الفئات العمرية (25-30)، و (40- فأكثر). وهي الفئات الأكثر قدرة على العطاء، والإبداع، والمشاركة الفعالة في التنمية، مما يسبب خسارة على المناطق التي هاجروا منها.

جدول (10) أعداد المهاجرين حسب الحالة الاجتماعية

النسب	التكرارات	العبارة
51.60%	48	متزوج
46.20%	43	غير متزوج
2.20%	2	مطلق
100.00%	93	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية (2017م) – إعداد الباحث.

يوضح الجدول (10) الحالة الاجتماعية، ويتضح أن أغلبهم متزوجون حيث بلغت النسبة (51.6%) وهذا يدل على أن الهجرة كانت من أجل الحاجة الأسرية نحو تحسين مستوى المعيشة، والحصول على تعليم أفضل. بينما تمثل نسبة غير المتزوجين (46.2%).

يتضح من بيانات الدراسة أن أغلب أفراد العينة بالنسبة للمؤهل العلمي تقع بين شهادات الثانوي والجامعي، والابتدائي. حيث بلغت نسبة شهادات الثانوي (33.3%)، والجامعي (30.1%)، وفوق الجامعي (9.7%) على التوالي. النسبة الكلية لهذه المستويات (73.1%). بينما بلغت نسبة مرحلة الابتدائي، والمتوسط على التوالي (14.0%)، و (4.3%)، والتعليم قبل المدرسي (8.6%). حاصل جمع هذه المستويات الأخيرة (26.9%). يتضح من هذه النتائج أن هنالك علاقة بين الهجرة الداخلية والمستوى التعليمي.

جدول (11)

هل نوع الخدمات الصحية والتعليمية الموجودة في الريف متدنية؟

النسب	التكرارات	العبارة
68.80%	64	نعم
31.20%	29	لا
100.00%	93	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية (2017م) – إعداد الباحث.

يوضح الجدول (11) أعلاه نسبة تدني الخدمات في الريف (المناطق التي أتى منها المهاجر)، وكانت النسبة الأكبر هي الإجابة بنعم (68.8%). هذه النتيجة تثبت فرضية العلاقة الموجبة بين الخدمات الصحية، والتعليمية، وتدفق المهاجرين نحو الحضر.

جدول (12) متوسط الدخل قبل الهجرة بالنسبة لعدد أفراد العينة

النسب	التكرارات	العبارة
44.10%	41	من (400-850) جنيه
25.80%	24	من (1300-1500) جنيه
7.50%	7	من (1500-2000) جنيه
4.30%	4	جنيه فأكثر 2000
18.30%	18	لا يوجد
100.00%	93	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية (2017م) – إعداد الباحث.
الجدول (12) يوضح أن نسبة (44.1%) من المهاجرين كان متوسط دخلهم قبل الهجرة يتراوح بين (400-850) جنيهه سوداني، بينما بلغت نسبة الذين متوسط دخلهم (1300-1500). الغالبية هنا ذوو دخول منخفضة، الأمر الذي يبعث فيهم الدافع نحو الهجرة لزيادة الدخل.
جدول (13) متوسط الدخل بعد الهجرة حسب أفراد العينة

النسب	التكرارات	العبارة
31.20%	29	من (1500-1200) جنيهه
43.40%	32	م(2000-1500) جنيهه
18.30%	17	من (2700-2000) جنيهه
15.10%	14	جنيهه فأكثر 2700
1.10%	1	لا يوجد
100.00%	93	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية (2017م) – إعداد الباحث.
يوضح الجدول (13) الدخل بعد الهجرة، حيث أتضح أن هناك تحسنا في متوسط الدخل بعد الهجرة لغالبية الأفراد المهاجرين حيث يتراوح متوسط الدخل بين (1500-2000) جنيهه سوداني بنسبة (43.4%). هذا يؤكد صحة فرضية العلاقة الموجبة بين حجم الهجرة الداخلية وتحسن مستوى الدخل وتوفير فرص العمل.
جدول (14) جملة الجرائم لكل ولاية في الفترة (2006 – 2015م)

الولاية	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2012م	2013	2015م
الخرطوم	230495	279485	301051	49272	166274	280829	322426	314600
الشمالية	11284	14416	15512	2343	7533	10707	15526	15042
نهر النيل	15987	20878	20882	3583	11788	18927	27330	23641
النيل الأبيض	28814	28207	29237	8088	19211	28992	39134	35726
النيل الأزرق	14623	12533	1514	5089	12695	18098	20886	22206
الجزيرة	51693	56631	67160	12952	35152	56277	66508	63422
سنار	16822	17760	27158	5806	16072	28175	33617	35068
القضارف	21475	22707	24180	5977	15089	24233	28149	26852
كسلا	19419	18471	19056	4247	11337	22741	24272	23383
البحر الأحمر	30203	34994	32491	5304	11632	23600	29310	25358
ش/كردفان	35363	40422	45813	9527	25028	37843	27998	26852
ج/كردفان	15257	16818	18943	6186	15809	17202	14451	11751
ش/دارفور	10010	9756	11387	3125	11108	12891	18751	31685

32869	28804	27998	30569	10104	33915	37883	28421	ج/دارفور
8145	7227	16629	5497	2407	7287	6972	6842	غ/دارفور
-	-	-	-	824	1692	4889	4119	قطاع أعالي النيل
-	-	-	-	677	2082	1762	874	قطاع بحر الغزال
-	-	-	-	-	10503	7122	3618	قطاع بحر الجبل

المصدر: السودان، تقارير الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية لبعض الأعوام، (2015م).
يشير الجدول (14) أعلاه إلى صحة العلاقة الموجبة بين الزيادة في معدل الجريمة وتدفق أعداد المهاجرين نحو الحضر عبر السنوات.

12. النتائج:

تم التوصل إلى بعض النتائج والتي يمكن جملها فيما يلي:

1. الدافع الأساسي للهجرة الداخلية يتمثل في توفر فرص العمل في المدينة، حتى وإن كان في القطاع غير الرسمي.
2. الهجرة الداخلية أدت إلى تغيير أفضل في نمط الغذاء، والملبس، والكساء.
3. الهجرة الداخلية تزيد من معدلات الجريمة.
4. وجود علاقة موجبة بين المستوى التعليمي والهجرة الداخلية.
5. من العوامل الطارئة في الريف ضعف الخدمات الصحية، والتعليمية، وفرص العمل.
6. الهجرة قد تكون لها جوانب إيجابية لبعض السكان في قضية نقل الخبرات، والمهارات، والتكافل الاجتماعي، وتخفيف حدة الفقر للمهاجر.

13. التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن صياغة بعض التوصيات كما يلي:

1. يجب على واضعي السياسات الاقتصادية في السودان العمل على إنشاء المشاريع في كافة القطاعات (الزراعي، والصناعي، والخدمي) في الريف، وذلك من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، بهدف جعل الريف جاذبا للسكان، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية للسكان.
2. العمل على توجيه الاستثمارات نحو المناطق الريفية التي تتمتع بمقومات متعددة وتفتقر إلى الاستغلال الأمثل للموارد، الأمر الذي يؤدي إلى توفر فرص العمل، وزيادة دخل الأفراد، وتحسن مستوى المعيشة.

14. المراجع:

1. أمانيعطية، (2005م): الهجرة الريفية بالمدينة مكة المكرمة. رسالة ماجستير منشورة - جامعة طيبة - المملكة العربية السعودية.
2. أماني، محمد يس (2004م): الهجرة من الولاية الشمالية إلى العاصمة. دراسة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد (غير منشورة). جامعة النيلين - كلية التجارة - قسم الاقتصاد - الخرطوم - السودان.
3. تودارو، ميشيل (1987م): التنمية الاقتصادية. دار المريخ للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية.
4. جلال الدين، محمد العوض، ومحمدي يوسف أحمد المصطفى (1979م): الهجرة الخارجية (الوافدة) والهجرة الداخلية في السودان. المجلس القومي للبحوث - دار الخرطوم للنشر - الخرطوم - السودان.

5. حسن، الصديقا لإمام محمد (2010م): جغرافية المدن (مدينتي قفاعة). رسالة دكتوراه منشورة. جامعة النيلين - كلية الآداب. (منتدي جغرافية البلدان والسكان - الشبكة العنكبوتية) الخرطوم - السودان.
6. الخليفة، عبد الله بن حسين (2000م): أبعاد الجرمية ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية.
7. سمحة، موسعوبدة (2009م): جغرافية السكان. الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة - مصر.
8. السيد، عثمان إبراهيم (1998م): الاقتصاد السوداني. المؤسسة العامة للطباعة والنشر - أمد مان - السودان.
9. الشربوني، محمد عبد الرحمن (1972م): جغرافيا السكان، الطبعة الأولى. مكتبة أنجلو المصرية - القاهرة - مصر.
10. الشوورة، عيسى بالمأميدان (1981م): علم السكان وتضخم المدن (التزايد السكاني المطرد). مطبعة مصر - القاهرة - مصر.
11. عبد الحميد، منذر، وندنجي سليمان (2014م): دراسة سكان مدن العراق قبل الفترة (1977 - 2009م). رسالة ماجستير منشورة - مجلة الأستاذ - العراق.
12. عبد الرزاق، محمود حامد (2011م): اقتصاديات السكان والموارد البشرية. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندرية - مصر.
13. عبد العاطي، حسنا محمد (2012م): سكان السودان وتحديات المستقبل. ملخص تقاريري وأرقام مجموعات عملاء لملحورية للسياسة القومية - المجلس القومي للسكان - الخرطوم - السودان.
14. أبو عيانة، فتحي محمد (2008م): جغرافية السكان. دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - مصر.
15. عيسى، محمد عاطف (1989م): المنظور البيئي للتنمية في السودان. تقارير الجمعية السودانية لحماية البيئة، الخرطوم - السودان.
16. الغبشواوي، علاء الدين التجاني (1998م): الموارد الطبيعية والبشرية وأثرها في بناء النظام الاتحادي السوداني. جامعة الخرطوم - رسالة ماجستير منشورة - الخرطوم - السودان.
17. الغربي، محمد إبراهيم (2020م): المجتمع الريفي تحت المجهر. دار الجامعة الجديدة - الإسكندرية - مصر.
18. الليثي، محمد عصام (2003م): الهجرة من الريف إلى المدن وأثرها على الاقتصاد السوداني - بالتركيز على قطاع المصارف. الندوة السنوية لمصرف المزارع التجاري - الخرطوم - السودان.
19. مصلحي، فتح محمد (2000م): جغرافية السكان - الإطار النظري وتطبيقاته العربية. مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - مصر.
20. النوري، أحمد حمد، وعبد الحليم البشير الفاروق (1996م): أساليب التحليل الديمغرافي. دار التعريب والتأليف للنشر - جامعة الجزيرة - ود مدني - السودان.
21. هالة منصور (2001م): محاضرات في علم الاجتماع الحضري. دار الهناء - بنها - مصر.
22. خلفية عن العمل السكاني دراسة صادرة من المجلس القومي للسكان ووزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية (1994م).
23. تقارير وزارة الثقافة والإعلام سنوات مختلفة..
24. الجهاز المركزي للإحصاء، البيانات الأولية والنتائج والتبويب النهائي للتعداد السكاني الثاني (1973م)، الثالث (1983م)، الرابع (1993م)، السودان - الخرطوم (1996م).
25. الجهاز المركزي للإحصاء - تعداد المساكن والسكان الخامس لعام (2008م).
26. العروض الاقتصادية، وزارة الاقتصاد الوطني - سنوات مختلفة.
27. مسح قوة العمل (2011م) - وزارة تنمية الموارد البشرية.
28. الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية (2009م).
29. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة - السكان - السودان (2016م).